العدالة الاجتماعية

للأستاذ عبد الحميد اسماعيل سراج الدين

العدالة الاجتماعيـة موضوع كثر ترديده على أفـواه المتكلمين والكتاب ، يدعون إلى وجوب البحث فيها والأخذ بها وتطبيقها .

وإنه لمما يفخر له كل مصرى ذلك الشعور الكريم وتلك الروح النبيلة ، اللذان تجليا فيما عملت وتعمل حكومة الشعب من إنصاف الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل الضئيل من العمال وصغار الموظفين ، لتيسر لهم حياة معيشة مرضية . لقـد أصبح الجميع حكومة وشعبا يشعرون بعاطفة قوية للنهوض بتلك الطبقة المحرومة — ذلك الشعور هو دليل النضج السياسى والاجتماعى للأمة ، وهذه الرغبة العامة فى الإنصاف هى ما نسميه العدالة الاجتماعية.

لقد كان للضجة التى قامت ، والتى مازال أثرها يرن فى الآذان ، لمنكوبى قنا وأسوان ، وتلك الهزة التى ملكت مشاعر الجميع ، من ملك عظيم وحكومة رشيـدة وشعب يقظ ، أثر مباشر سريع أدى الى البحث فى أسباب تلك النكبة ؛ وما إذا كان مرض الملاريا وحده وانتشاره سببا فى تلك النكبة المروعة التى أفزعت الجميع. لقد ظهر فى الواقع أنها نتيجة للفقر والمرض والجهل مجتمعة — وتلك كلمات تنم على مشكلة مصر وتعبر أدق تعبير عما يحسـه الجميع من ضرورة مكافحة هذا الثالوث المخيف ، وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين سكان مصر أجمعين .

لقد كانت نتيجة الحرب العالمية الماضية اليقظة العامة للشعوب والنهضات السياسيـة والاجتماعية للأمم والحكومات ، وتحديد نظام الحكم فيها ، والجهاد فى سبيل الاستقلال أو استكماله. أما الحرب الحالية فنتيجتها الحتمية إنما هى الأخذ بناصر الطبقات الفقيرة وتأمين حياة الأفراد . وليس أدل على ذلك من أن ترتفع تلك الصيحات المدوية من زعماء الأمم الديمقراطية والحرب فى أشد أدوارها بوجوب انصاف تلك الطبقات وتيسير سبل الحيـاة أمامها ورفع مستوى المعيشة لكل مواطن . لقد صرح الجميع بروح العزم والتأكيـد بأنه يجب أن يكون لكل مواطن عمل وأن يكون له مسكن صحى وغذاء سخى وتعليم ودواء بالمجان له ولعائلته .

إن تيسير ذلك لكل فرد هو أقل مايجب له ولعائلته ، فما الأمة إلا مجموعة الأفراد ، والأمة الصالحة هى التى تتكون من أفراد صالحين ، ولا يصلح الفرد إلا إذا صلحت حاله وتوفرت له ولعائلتـه وسائل العيش . وهنا يجب أن أقول إنه ينبغى ألا نشتط فى التقدير أو نغـالى

فى وزن الأمور فنجرى وراء المذاهب السياسية المتطرفة . وأنا أرفع صوتى قائلا إن الملكية فى الواقع رمز لحرية الفرد وليست وقفا على طبقة من الطبقات كما يتصور الكثيرون ، فرب غنى أصبح فقيرا معدما ، ورب فقير أصبح باهظ الثروة والمال . والأمثلة على ذلك ظاهرة تملأ الأعين والأسماع .

لقد تفاوتت العقول والمواهب ، ولا يجب أن نحد من نشاطها ونطفئ مصابيح آمالنا فالحياة عراك وجهاد . فلنترك كل فرد يحقق أحلامه الذهبية ، وإنما يجب أن تشارك الدولة المحظوظين فى أرباحهم ولا تترك الحكومة الفقير لمعدم نهبا للفقر والمرض والجهل دون أن تعاونه المعاونة التامة الفعالة . هذا هو دستور الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وذلك هو رمز الجهاد الذى تجاهد فى سبيله كل أمة حية .

وإذا كان رائدنا العدل والانصاف فى بحث الأمور وجب أن نعترف بصراحة المؤمن لكل من أدى خدمة لهذه الأمة . ويجب الاعتراف لهذه الوزارة بأنها قد أدت وستؤدى للأمة بجميع طبقاتها خير الخدمات ، فهى من صميم الشعب ، وهدفها الأول والأخير مصلحة الشعب .

لقد دأبت الحكومة على تشجيع نهضات العمال وتنظيمها بروح وثابة متدامه . فالنقابات العمالية وتحديد حد أدنى للأجور وقانون عقد العمل والتأمين الاجتماعى كلها قوانين تبحث فى تنسيق صلة العامل بصاحب العمل ، فيطمئن العامل على عمله ومستقبله ، ويتيسر لصاحب العمل النهوض والتدرج الى رفع مستوى عمله . وكذا الجمعيات التعاونية والمطاعم الشعبية ومجانية التعليم الأولى والابتدائى والمستشفيات ومحاربة الأمراض والأوبئة ، وأخيرا انصاف صغار الموظفين بذلك النظام الشامل . كل ذلك ماهو فى الواقع الا مشاريع تسهل سبل الحياة لهذه الطبقات وتطمئنها على مستقبلها ومستقبل عائلتها .

وليس معنى ذلك أن الحكومة قد أدت ما عليها كله ، وأن الشعب قد نال ما يجب أن يناله كله ، وإنما أول الغيث قطرة . ومازالت المساكن الصحية غير متيسرة للجميع والمستشفيات قليلة نسبيا ، ولا يزال الغذاء الصحى غير كاف . وأرى أن هذا سيتبدل إلى أحسن حال بعد الحرب ان شاء الله ، إذ سيتيسر تنفيذ المشاريع الضخمة لبناء الأحياء العمالية الصحية والمستشفيات والمدارس وتسهيل سبل العيش والتعاون ، بعد تركيز الأسعار وانقضاء غمة الحرب وعدم الاستقرار .

إن الفقر والمرض والجهل ، هذا الثالوث المخيف ، إذا كان قد أقض مضاجع أهل المدن فهو يرتع فى بحبوحة فى الأرياف بنسبة لا تقاس . والمشكلة معقدة تحتاج إلى بحث وتحليل واستقصاء . فالتفاوت شامل فى الثروات وينقص انفلاح الصغير والعامل قوانين كثيرة لتنسيق العمل والاستئجار والاستماع الدائم إلى شكاياته ، وعمل الضرورى لحفظ قوام صحته ورفع مستواه المادى والاجتماعى .

ولقد قدرت الحكومة عظم المسئولية الملقاة على عاتقها ، وهى تعمل بهمة لا تعرف الكلل لتنهض بالريف وينال ساكنوه حقهم من العدل الاجتماعى. وهنا أقف لحظة لأقول أن مشروع تحسين الصحة القروية هو أجل خدمة وأعظم هدية قدمتها وزارة الصحة ، فقد أنشأت وحدة صحية لكل ١٥٠٠٠ نسمة تشمل العلاج ورعاية الطفل والنظافة الصحية العامة . وهو مشروع جليل سيؤتى ثمرة بالتأكيد ان شاء الله والزمن كفيل بتخليد فائدته — وكذلك الوحدات الاجتماعية والزراعية التى أنشأتها هذه الوزارة ، فهى مشاريع كفيلة برفع مستوى الفلاح الزراعى والثقافى والاجتماعى ، وهى مشاريع ضخمة تحتاج لمعاونة كل فرد فى الأمة من جميع الهيئات والطبقات .

وأما مكافحة الأمية فهى مشروع خطير جليل الشأن بعيد الأثر فى بعث هذه الأمة من جديد. ويجب على كل مصرى شرب من ماء النيل ، وتغذى من تربة مصر ، وترعرع فى جوها ، وعاش فوق أرضها وتحت سمائها ، أن يساهم فى ازالة وصمة الأمية عن جبين مصر ، ومحو ذلك العار الذى لازم هذه الأمة حقبة طويلة من الزمن .

إن أرض مصر الطيبة يجب أن تكفى مؤونة بنيها وزارعيها وان اختلفت الملكيات الزراعية فالقانون كفيل بتنظيم وتنسيق نظام الزراعة . وانى كفلاح أجزم بأننا إذا نظمنا الإيجار على أسس معقولة بعيدة عن الغلو فى تقديرها ، بالمنافسات والمزايدات وتنسيق زراعة الأرض نفسها بنسب معينة فى كل منطقة ليتيسر الغذاء الكافى من الخضر والحبوب فيها ، لكفت كل منطقة نفسها .

و إنى لألاحظ والأسف يملأ قلبى أن البؤس والفقر الأسود منتشران بين سكان التفاتيش الزراعية الكبيرة ، سيما فى أعالى الصعيد ، قنا وأسوان . وذلك لسببين :

(الأول) لأنهم يزرعون الأرض على حساب التفاتيش الخاص وأكثرية السكان عمال بأجر بسيط ولوقت محدود فى السنة أبان مواسم الحصاد والجنى .

و (الثانى) لانتشار الآلات الميكانيكية الزراعية وهذا جميل لكبار الملاك ولكنه نكبة وأى نكبة لساكنى وعمال المنطقة المكتظة .

ولو قسمت تلك الأراضى الى وحدات زراعية صغيرة بايجار معقول تفدى أوعينى ، ووزعت على صغار المزارعين ليزرعوها ، وهيئت لهم سبل الحصول على مساكن صحية يقوم بإنشائها أصحاب التفاتيش مع مدهم بالمواشى الزراعية ذات الإنتاج ، لصلح حالهم وتيسر معاشهم . وهذا النظام يتبعه أكثر ساكنى شمال الدلتا . ولذا فحالة صغار المزارعين فيها فى يسر ورخاء لا يقارن باخوانهم فى الصعيد . أما أن تبقى الحال كما هى فلا يمكن أن يتصلح لهم حال ، لا صحيا ولا ماديا ولا اجتماعيا . ولا تندهش إذن إذا ما حصدتم الأمراض لضعف مقاومتهم ، وللفقر الأسود الضارب بينهم والجهل المخيم على عقولهم .

إن نهضة الفلاح تحتاج الى تعاون الهيئات ، فكل المرافق فى الأرياف تحتاج الى إصلاح . فمن مياه صالحة للشرب ، الى مستشفيات ، الى تعميم الوحدات الصحية

والزراعية والاجتماعية ، الى توفير الغذاء الصحى وتيسيره، الى الجمعيات التعاونية والمدارس وتيسير المواصلات والسكك الزراعية بالمكدام ، الى تنظيم الأمن العام والادارة ونظام العمد والخفر. وكلها مشاريع نعترف جميعا بأن الوزارة القائمة قد أخذت بها فعلاً ولا تألو جهدا فى تنفيذها .

كذلك لا يفوتنى أن أذكر أن التربية السياسية للشعب تتمكن بنشر المجالس القروية والمحلية . وفى ذلك تعويد له على نظام اللامركزية وتحمل مسئولية انجاز المشروعات الصحية والثقافية المحلية فى حدود ميزانية تلك المجالس .

لقد بينت أن أمام الحكومة والامة جهادا طويلا شاقا وعملا صرهقا فى سبيل الأخذ بناصر الطبقات البائسة وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية حتى ينالوا حقهم ، سيما إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد فى مصر لا يتجاوز بضعة جنيهات وهو فى انجلترا ١٥٨ جنيها وفى أميركا أكثر من ذلك بكثير .

إن الأمم الحرة لا يمكن أن تكون قد استكملت حريتها ما لم يشعر مواطنوها بحيز يتهم وخلاصهم من نير الفقر والمرض والجهل . وليس من العار أن نعترف بالحق ، ولكن من الجهل أن نغالط أنفسنا . إن ثلثى الأمة لا ينتعل حذاء ولا يسترجسمه إلا بأثواب مهلهلة ولا يتذوق لحما إلا لماما . فاذا كانت الحكومة تسعى الآن بكل ما أوتيت من قوة لرفع مستوى المعيشة لتلك الملايين فذلك أيضا يعد رفعا لمستوى الثروة العامة للدولة .

فاذا كانت الأمة تستهلك مثلا ثلاثة ملايين حذاء وخمسة عشر مليون ثوبا من الأقمشة وميونى جنيه فاكهة ومثلها لحم الخ ، فارتفاع مستوى المعيشة للملايين يجعلها تستهلك أضعاف تلك الكميات . وهم يحاربون فى أمريكا الأزمات برفع الأجور وزيادة الاستهلاك لاستنفاد البضائع والمحصولات وذلك برفع مستوى المعيشة لا خفضها ، إذ أن كثرة الاستهلاك تتبعها حتما زيادة الانتاج الأهلى من البضاعة والزراعة . وهذا يستتبع بالطبع زيادة فى الثروة الأهلية للدولة .

إن المواطن الذى يجد ما يكفيه من الغذاء واللباس وتتقف تثقيفا عاما أوليا يشعر دائما بانسانيته وبأنه قد نال حقه فى العدل الاجتماعى بين مواطنيه . وأنا أؤكد لكم أنه لا يتنزل عادة الى الاجرام للأسباب الناقمة المنتشرة بين ساكنى الريف، ويبتعد دائما عن الحزازات المتولدة من الجهل ، ويترفع عن الوسط الإجرامى المتولد من الفقر الأسود .

هذه كلمة صريحة ونظرة خاطفة عن العدالة الاجتماعية وما تستوجبه من النهوض بالطبقات المحرومة البائسة ، بمحاربة الفقر والمرض والجهل ، وإيجاد القوانين لصالح العامل والزارع ، وإنصاف صغار الموظفين وتيسير سبل الحياة لهم وتأمين معاشهم ورفع مستواهم العام. جعل الله عهد الفاروق عهد يمن وإصلاح وخير وبركة للجميع .